

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 60.34 دولار

وارتفع سعر برميل نطق خام القياس العالمي مزيج برنت 16 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 63.73 دولار كما ارتفع سعر برميل نطق خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 96 سنتا ليصل الى 58.36 دولار.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس ارتفاعا طفيفا وسط تعاملات متقلبة بعد يوم من تمديد منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) وكبار المنتجين من خارجها اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية 2018.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 69 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليلعب 60.34 دولار أمريكي مقابل 59.65 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الخميس وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

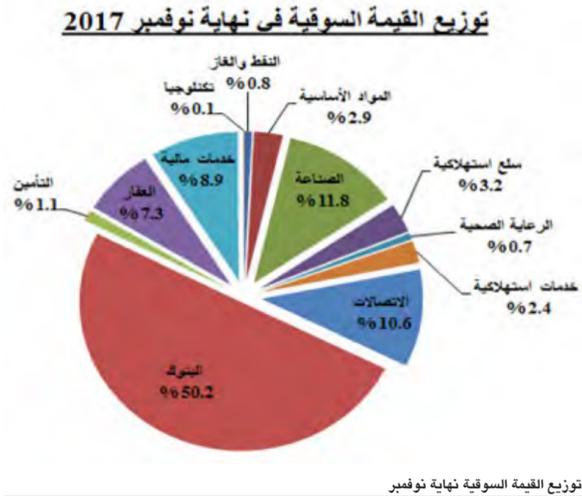
أسعار المستهلك حققت نمواً موجباً بلغت نسبته 0.3 بالمئة في الربع الثاني

«الشان»: 14.9 مليار دينار جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية

◆ الكويت حققت نحو 13.6 مليار دينار إيرادات نفطية لجمال السنة المالية

◆ تحصيل ما قيمته 1.3 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال نفس الفترة

◆ الموازنة العامة ستسجل عجزاً تتراوح قيمته ما بين 3.5 إلى 4 مليارات دينار



توزيع القيمة السوقية في نهاية نوفمبر 2017

هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 47.4% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 49.2%، خلال الفترة المماثلة من عام 2016. نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع صافي الأرباح. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.873 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 4.9%، مقارنة بنحو 3.692 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. بينما انخفض بنحو 4.1% عند المقارنة بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2016 عندما بلغ نحو 4.038 مليار دينار كويتي. وارتفع بند ودائع لدى البنوك الأخرى بنحو 58.4 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 285.6 مليون دينار كويتي (7.4% من إجمالي الموجودات)، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 25.7%، مقارنة مع نحو 227.3 مليون دينار كويتي (6.2% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق تجده حق انخفاضاً بنحو 73.6 مليون دينار كويتي، من عام 2016 عندما بلغ نحو 359.3 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات). وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعاً، بلغ قدره 56.9 مليون دينار كويتي ونسبته 2.1%، ليصل إلى نحو 2.763 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.706 مليار دينار كويتي (73.3% من إجمالي الموجودات). كما في نهاية ديسمبر 2016، لكنه انخفض، بنحو 31 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 1.1%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2016. حين بلغ آنذاك، ما قيمته 2.794 مليار دينار كويتي (69.2% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82.6% مقارنة بنحو 77.7%، وغالبية الارتفاع في نسبة مدينو التمويل إلى الودائع عائد إلى انخفاض حجم الودائع بنحو 7%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 161.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5% لتصل إلى نحو 3.408 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.246 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. بينما حققت انخفاضاً بنحو 236.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 6.5% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، بالفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88% مقارنة بنحو 90.3%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداء مختلطاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 1.4%، قياساً بنحو 1.3%، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 29.6%، مقارنة بنحو 31.5%. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 13.5%، مقارنة بربحية 14%، وانخفضت بشكل طفيف أيضاً بربحية السهم (EPS) إلى 22.8 فلس، مقابل 23.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 13.7 مرة، مقارنة مع 12.6 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 6.4%، مقابل تراجع في ربحية السهم الواحد (EPS)، بنحو 1.7% مقارنة مع 30 سبتمبر 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.67 مرة بعد أن كان 1.72 مرة.

ووفقاً لنتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداء مختلطاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 1.4%، قياساً بنحو 1.3%، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 29.6%، مقارنة بنحو 31.5%. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 13.5%، مقارنة بربحية 14%، وانخفضت بشكل طفيف أيضاً بربحية السهم (EPS) إلى 22.8 فلس، مقابل 23.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 13.7 مرة، مقارنة مع 12.6 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 6.4%، مقابل تراجع في ربحية السهم الواحد (EPS)، بنحو 1.7% مقارنة مع 30 سبتمبر 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.67 مرة بعد أن كان 1.72 مرة.

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي (أربعة أيام تداول بمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف)، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض عدد الصفقات المبرمة وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي، قد بلغت نحو 384.5 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 1.9 نقطة، ونسبته 0.5% من إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 21.5 نقطة، أي ما يعادل 5.9% عن إقفال نهاية عام 2016.

البيان	2017/09/30 (الف دينار كويتي)	2016/09/30 (الف دينار كويتي)	القيمة %	التغير %
مجموع الموجودات	3,872,745	4,037,743	(164,998)	-4.1%
مجموع المطلوبات	3,407,860	3,644,227	(236,367)	-6.5%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	404,245	388,596	15,649	4.0%
مجموع الإيرادات التشغيلية	84,526	79,295	5,231	6.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	27,317	24,620	2,697	11.0%
المخصصات	15,326	13,835	1,491	10.8%
الضرائب	1,839	1,801	38	2.1%
صافي الربح	40,044	39,039	1,005	2.6%
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	11.4%	11.3%		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	13.5%	14.0%		
** العائد على معدل رأسمال	29.6%	31.5%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	22.8	23.2	(0.4)	-1.7%
إقفال سعر السهم (فلس)	415	390	25	6.4%
** مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.7	12.6		
** مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.67	1.72		

جدول توضيحي 1

الوزني عند نحو 398.8 نقطة، مقارنة بنحو 419.9 نقطة، في نهاية شهر أكتوبر، فاقداً ما نسبته 5%، وسجل المؤشر السعري للبورصة، نحو 6,196.5 نقطة، مقارنة بنحو 6,513.8 نقطة، في نهاية الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.3%-. وأخيراً، وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة (خلال 21 يوم عمل) إلى نحو 327.6 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 1,084 مليار دولار أمريكي، أي تراجع بنحو 137.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 29.6%-. عن مستوى شهر أكتوبر عندما بلغت نحو 465.3 مليون دينار كويتي، ولكنها ظلت مرتفعة بما نسبته 27%، عن مستوى سبوتة الشهر نفسه، من عام 2016. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 38.5 مليون دينار كويتي، بتاريخ 07/11/2017، بنحو 22.9% - ببلوغه 15.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل بنحو 20.2 مليون دينار كويتي لشهر أكتوبر، ومعها انخفضت قيمة مؤشر الشال بنحو 6.4% - في شهر واحد، وبلغت أعلى قراءة لمؤشر الشال عند 410.4 نقطة، في حين بلغت أدنى قراءة خلال شهر نوفمبر عند 372.6 نقطة، ذلك التباطؤ كان خاصية مشتركة بين معظم بورصات إقليم الخليج بسبب حساسيتها للأحداث الجيوسياسية.

وطالت الانخفاضات في شهر نوفمبر جميع المؤشرات الرئيسية في البورصة، فانخفض مؤشر كويت 15 بنحو 6.1%-. عندما اقل عند نحو 908.5 نقطة، مقارنة بنحو 967.8 نقطة في نهاية شهر أكتوبر 2017، وأقل مؤشر البورصة

للفترة نفسها، وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 34.599 مليار دينار كويتي، بانخفاض من نحو 35.058 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.3%-. وأخيراً، وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة (خلال 21 يوم عمل) إلى نحو 327.6 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 1,084 مليار دولار أمريكي، أي تراجع بنحو 137.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 29.6%-. عن مستوى شهر أكتوبر عندما بلغت نحو 465.3 مليون دينار كويتي، ولكنها ظلت مرتفعة بما نسبته 27%، عن مستوى سبوتة الشهر نفسه، من عام 2016. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 38.5 مليون دينار كويتي، بتاريخ 07/11/2017، بنحو 22.9% - ببلوغه 15.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل بنحو 20.2 مليون دينار كويتي لشهر أكتوبر، ومعها انخفضت قيمة مؤشر الشال بنحو 6.4% - في شهر واحد، وبلغت أعلى قراءة لمؤشر الشال عند 410.4 نقطة، في حين بلغت أدنى قراءة خلال شهر نوفمبر عند 372.6 نقطة، ذلك التباطؤ كان خاصية مشتركة بين معظم بورصات إقليم الخليج بسبب حساسيتها للأحداث الجيوسياسية.

وطالت الانخفاضات في شهر نوفمبر جميع المؤشرات الرئيسية في البورصة، فانخفض مؤشر كويت 15 بنحو 6.1%-. عندما اقل عند نحو 908.5 نقطة، مقارنة بنحو 967.8 نقطة في نهاية شهر أكتوبر 2017، وأقل مؤشر البورصة

الميزان التجاري حقق 3.097 مليار دينار فائضاً في النصف الأول من العام الحالي

انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع في الربع الأول إلى 1.606 بالمئة

حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بلغ نحو 34.599 مليار دينار

البيان	الأسبوع الثامن والأربعون 2017/11/29	الأسبوع السابع والأربعون 2017/11/23	التغير %
عدد أيام التداول	4	5	
مؤشر الشال (قيم 34 شهرية)	384.5	382.6	0.5%
مؤشر السوق (أسعار)	6,196.5	6,239.4	-0.7%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	49,101,809	57,151,694	11.4%
المعدل اليومي (د.ك)	12,275,452	11,430,339	7.4%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	256,651,399	281,133,759	11.1%
المعدل إلى (أسهم)	64,162,850	56,226,752	14.1%
عدد الصفقات	11,181	14,005	25.9%
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,795	2,801	0.2%

جدول توضيحي 2

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
الشركات	9,439,397	19.2%
بيت التمويل الكويتي	7,165,615	14.6%
بنك الكويت الوطني	6,270,962	12.8%
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	4,914,914	10.0%
البنك الأهلي المتحد	3,073,541	6.3%
شركاً لا ساهمة (مكتفلة)	30,864,429	62.9%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
القطاعات	24,201,980	49.3%
قطاع البنوك	8,278,028	16.9%
قطاع خدمات مالية	6,445,208	13.1%
قطاع الاتصالات	6,437,572	13.1%
قطاع الصناعة	1,982,154	4.0%
قطاع العقار		

جدول توضيحي 3

قال تقرير الشال الاسبوعي عن النفط والمالية العامة - نوفمبر 2017 أنه بانتهاء شهر نوفمبر 2017، انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2017 / 2018، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لما مضى من السنة المالية الحالية نحو 50.4 دولار أمريكي، ولشهر نوفمبر، معظمه، نحو 59.4 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعاً بما قيمته 5.1 دولار أمريكي للبرميل، وما نسبته نحو 9.4% عن معدل شهر أكتوبر البالغ نحو 54.3 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو 14.4 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 32%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، أيضاً أعلى بنحو 9 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية. وكانت السنة المالية الفائتة 2016 / 2017، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل ما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 12.8% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 20.6% - دولار أمريكي للبرميل عن نفس المعدل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - أكتوبر 2017 / 2018 - الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية شهر أكتوبر الفائت، نحو 7,532 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر نوفمبر، بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وعليه، فقد تليق جملة الإيرادات النفطية، لجمال السنة المالية، نحو 13.6 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 1.9 مليار دينار كويتي عن تلك المقررة في الموازنة والبالغة نحو 11.7 مليار دينار كويتي، وتم تحصيل ما قيمته نحو 808.4 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال نفس الفترة، قد تليق لجمال السنة المالية، بنحو 1.3 مليار دينار كويتي، وعليه، قد تليق جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية بنحو 14.9 مليار دينار كويتي. ويقارنته هذا الرقم، بإعاماتات المصروفات البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018 / 2017 عجزاً اقتراباً قيمته نحو 5 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا توفيراً في جملة المصروفات بنحو 6.3% أسوة بالنسبة المالية الفائتة، سوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 18.6 مليار دينار كويتي، وهو مجرد تقدير، حينها سوف تسجل الموازنة العامة عجزاً تراوح قيمته ما بين 3.5 إلى 4 مليار دينار كويتي. ومؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر الوزارة الإحصائية الفعلية (أبريل - يونيو 2017)، لبنك الكويت المركزي، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقاً. ومن ذلك، تحقيق الميزان التجاري - صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية - في الربع الثاني من العام الحالي، فائضاً بلغ نحو 1.472 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 9.4% - عن مستوى فائض الربع الأول من العام الحالي، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الثاني، نحو 3.906 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية - لا تشمل العسكرية - نحو 2.433 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 4.2% - عن مستوى وارداتها السلعية، خلال الربع الأول. وكانت الكويت قد حققت فائضاً، في الربع الأول من العام الحالي، بلغ نحو 1.625 مليار دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، في النصف الأول من العام الحالي، بلغ نحو 3.097 مليار دينار كويتي، أو نحو 6.194 مليار دينار كويتي، فيما لو حسب للعام 2017، كاملاً. وهذا الفائض سيكون أعلى، بنحو 33% عن مثيله المحقق، في عام 2016، البالغ نحو 4.658 مليار دينار كويتي، وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط.

وحققت أسعار المستهلك، في الربع الثاني من العام الحالي، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 0.3%، إذ بلغ معدلها نحو 112.1 (سنة 2013 - 100)، مرتفعاً من معدل نحو 111.8، في الربع الأول من العام الحالي، وبلغ معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار السلع والخدمات المتنوعة من معدل نحو 100.6، إلى معدل نحو 103.4 (+2.8%). وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.632%، في الربع الأول من العام الحالي، إلى نحو 1.606%، في الربع الثاني من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.6%-. وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض ارتفاعه، من نحو 4.583% إلى نحو 4.714%، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.9%.